العدد صفر - 13 آب 2012

قطاف جنسيتي

نشرة إخبارية غير دورية

الافتتاحية

تضع حملة "جنسيتي حق لي و لأسرتي" بين أيديكم/ن العدد صفر من نشرتها الإخبارية غير الدورية التي تسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على أبرز تطورات الحملة على الصعيد المطلبي، و على أهم أنشطة الحملة وتحركات النساء المعنيات في سياق جهودهن لإقرار حقهن بمنح الجنسية لأسرهن.

تتضمن النشرة التي ستصدر بشكل غير دوري باب المعلومات القانونية الذي يعرف القارئ/ة على الخطوات الإدارية الواجب إتباعها لتسوية أوضاعه/ا، فضلا عن نبذة عن نساء مناضلات في الحملة. نرجو أن تساهم هذه النشرة في خدمة أهداف الحملة، و حشد التأييد لها و لتكريس حق النساء بمنح جنسيتهن لأسرهن و بالتمتع بكامل حقوق المواطنة.

قصة و مسيرة

سميرة سويدان من قضية خاصة إلى قضية رأي عام

الحديث عن قضايا النساء مع الجنسية اللبنانية يقودنا للحديث عن "سميرة سويدان" التي صارت قضيتها قضية رأي عام، وأثارت العديد من ردود الفعل العربية والدولية.في عام 1985 تزوجت سميرة سويدان (لبنانية) من رجل مصري الجنسية ، ورزقت منه بأربعة أطفال : "زينة، فاتن، سمير ومحمد".

كان الزوج يقيم ويعمل في لبنان إلى أن توفي سنة 1994. تاركاً لها أربعة أولاد قاصرين .

فوقعت على عاتقها مسؤولية التربية والرعاية والكفالة ، و بدأت تعمل جاهدة ليل نهار لتكفي حاجاتهم.

ولكن المفارقة أن سميرة وجدت نفسها عاجزة عن منح أولادها جنسية البلد الذين ولدوا وعاشوا فيه. ولكن.. ظلوا غرباء عنه، ووجودهم كان مرتبط بمعاملات تجريها الأم سنويًا مقابل مبلغ من المال لتجديد إقامة أولادها، وفي حال عدم استطاعتها تسديد هذا المبلغ، تصبح مجبرة على ترحيل الأبناء الأربعة.. ترحيلهم إلى بلد يحملون جنسيته، ولم تطأ أقدامهم أرضه يومًا.

لذا كانت صرخة سميرة سويدان المتحدية والرافضة للظلم ، وبتاريخ 7/4/2005 رفعت دعوى أمام القضاء اللبناني، تطالب فيها بإعطاء أولادها جنسيتها اللبنانية، واجهت هذه الدعوى العديد من الصعاب، فبين حجج واهية يقدمها المسؤولون السياسيون من جهة، وبين غموض في المواد القانونية من جهة أخرى، بقيت هذه الدعوى تتأرجح لمدة أربع سنوات.

وبتاريخ 16/6/2009 ، صدر حكم عن القاضي جون قزي في قضية سميرة سويدان، اعتبر فيه أن الأولاد القصر هم لبنانيون، وقيّدهم على خانة والدتهم في سجل الأحوال الشخصية، واعطى كلاً منهم بطاقة هوية.

ولكن القرار لم ينفذ بل استأنفت هيئة القضايا في وزارة العدل ممثلة الدولة اللبنانية الحكم لاحقاً، لانتزاع الحق الذي كادت "سويدان" تصله، وهو منح الجنسية لأولادها .

لكن سميرة لم تتراجع يوما وظلت متماسكة وفي الصفوف الأولى فكانت تناقش قضايا الحق بالجنسية وتنظم للتحركات المطلبية ، وبتاريخ 13 نيسان 2010 ، كانت جلسة الاستئناف وكانت سميرة ومثيلاتها مع حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي التي نظمت اعتصاماً أمام قصر العدل ينتظرن الحكم ويشاركن في الجلسة .

بتاريخ 18 أيار 2010 ، أصدرت محكمة الاستئناف الحكم برد دعوى سويدان ، وهنا لم يجهض القضاء عزيمة سميرة التي خرجت عندها لتعلن بان المعركة لم تنتهي بعد بحيث أكدت بأنها ستكمل المسيرة وتتجه نحو محكمة التمييز وببساطة مطلقة كان التعليق " ربحنا الجولة الأولى وخسرنا الثانية، وعلى الجولة الثالثة أن تكون هي الحاسمة.»

وفي كل نشاط وتحرك كانت هذه المرأة تمثل رمزا لكل لبنانية تعاني من مطرقة الإجحاف بحقها في الجنسية . مؤكدة على الخيار الأساسي لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وهو النضال ومن ثم النضال من اجل رفع الظلم الواقع والمستشري في قوانيننا.

عن نشاطات الحملة

اعتصام لحملة "جنسيتي" امام مكتب نائب رئيس الحكومة مقبل: درست الملف بجدية وأتعهد دعوة لجنة الصوغ لدرسه بعد رمضان

نظمت "حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي" اعتصاما رمزياً أمام مكتب رئيس اللجنة الوزارية المكلفة صياغة مشروع قانون الجنسية الوزير سمير مقبل في الرابية-المتن الشمالي، استهل بهتافات النساء المعنيات اللواتي طالبن اللجنة بالانعقاد في القريب العاجل، وتحديد آلية وأسس عملها. من جهته، تمنى الوزير مقبل على المعتصمات "التريث"، خصوصا أن لبنان يمر في "فترة حساسة ودقيقة" و لا يراد أن تستغل هذه القضية في المزايدات السياسية، كما أعلن انه يتم درس هذا الملف بترو واعدا المعتصمات بدعوة اللجنة للاجتماع بعد عيد الفطر و ذلك للبدء بدرس هذا الملف بجدية.

" جنسيتي " تساءل الحكومة على تقاعسها

عقدت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، مؤتمراً صحافياً بتاريخ 16حزيران بهدف مساءلة الدولة اللبنانية في شأن تقصيرها تجاه حقوق النساء المنتهكة يومياً وفي مقدمها حق اللبنانية في منح الجنسية ، حيث دعت الحملة النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب وأسرهن إلى الاعتصام أمام مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل في الرابية يوم الخميس المقبل وذلك عند الساعة الحادية عشرة قبل الظهر. وتأتي هذه الدعوة، بحسب منسقة الحملة لينا أبوحبيب، لمساءلة الحكومة عن مصير اللجنة التي يرأسها مقبل والتي كلفت بدراسة سبل تعديل قانون الجنسية المجحف بحق النساء اللبنانيات ولم تجتمع مرة واحدة منذ تشكيلها في 21 آذار 2012 ،طالبة منه التحلي بروح المسؤولية ، حتى لو أتى ذلك متأخراً، وذلك بدعوة اللجنة للانعقاد.

"جنسيتي" أمام السرايا: حق اللبنانية منح الجنسية لأبنائها ليس توطيناً

بدعوة من حملة «جنسيتي» نفذ عدد من السيدات المتزوجات من رجال من جنسيات غير لبنانية اعتصاماً في ساحة رياض الصلح مقابل السراي الحكومي تحت عنوان »جنسيتي حق لي ولأسرتي» مطالبة بمنح الجنسية لأولادهم وأحفادهم مثل الرجل اللبناني الذي يمنح الجنسية لأولاده وعائلته.شارك في الاعتصام ممثل ومستشار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي خلدون الشريف، وحياة ارسلان وعدد من الإعلاميين والأمهات.وتحدث الشريف باسم رئيس الحكومة موجهاً تحياته لهن وبدعم مطالبهن حتى النهاية، وقال: كان الرئيس يود أن يعيدهن بعيد الأم هذه السنة بإعطائهم الجنسية لكن في مجلس الوزراء كان القرار بتشكيل لجنة لدراسة قضيتهن بالطرق الصحيحة.وكانت كلمة للأميرة حياة ارسلان التي حيت جميع الموجودات في هذه الساحة والمشاركات معهن وقالت أن المهم من إنشاء هذه اللجنة هو أن تحظى الأم اللبنانية المتزوجة من غير لبناني بالاهتمام الكافي لتأمين الحياة السليمة لأولادها وعائلتها.

"جنسيتي " تجول في المناطق اللبنانية و تلتقي المعنيات

عقدت حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" سلسلة من اللقاءات المصغرة مع مجموعة من النساء المعنيات والرجال المعنيين بالحملة في مختلف المناطق اللبنانية بدأ من بيروت الكبرى وضواحيها (الضاحية الجنوبية ، طريق الجديدة) مرورا بجبل لبنان (المتن ، انطلياس ، سن الفيل والشويفات) صعودا إلى الشمال (طرابلس وعكار) وصولا إلى الجنوب (صيدا وصور) و البقاع (زحلة)، وذلك من أجل بحث أفق التعاون بين الجهتين ووضع خطة عمل وتحرك للحملة خلال الفترة القادمة، وقد كان من أبرز ما أسفرت عنه هذه اللقاءات خلق صلة مباشرة وفاعلة بين كل من فريق الحملة والنساء والرجال المعنيين /ات الذين حضروا الاجتماعات والذي فاق عددهم 100 معني ومعنية .

معلومات توجيهية

إقامة زوج اللبنانية الأجنبي و أولادها في لبنان :

يحق لمدير عام الأمن العام منح اقامات مجاملة (مجانية) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، لزوج اللبنانية الأجنبي بعد انقضاء مدة سنة على زواجه منها ، و أولاد اللبنانية من زوج أجنبي سواء كانوا راشدين أو قاصرين من جهة يعملون أو لا يعملون من جهة أخرى .

زوج اللبنانية الأجنبي بعد انقضاء مدة سنة على زواجه

المستندات المطلوبة:

- وثيقة زواج منفذة أصولا" في لبنان.
- سند ملكية أو إيجار.
- جواز سفر صالح لمدة ثلاث سنوات على الأقل أو تذكرة هوية صالحة مع قسيمة عودة إذا كان من التابعية السورية.

ملاحظة: إذا كان زوج اللبنانية من فئة قيد الدرس يستعاض عن جواز السفر أو تذكرة الهوية بوجوب تقديم بطاقة إقامة (صالحة او منتهية الصلاحية) تثبّت تسجّل صاحب العلاقة في فئة قيد الدرس ، أو وثيقة ولادة منفذة قيد الدرس.

- صورة شمسية عدد /2/ ملونة حديثة قياس 4*4
- تعبئة طلب إقامة مجاملة شخصياً وتوقيعه أمام الموظف المختص في دوائر و مراكز الأمن العام

أولاد اللبنانية من زوج أجنبي سواء كانوا راشدين أو قاصرين من جهة يعملون أو لا يعملون من جهة أخرى

المستندات المطلوبة :

- وثيقة ولادة أو أي مستند رسمي يثبت أن والدة طالب الإقامة لبنانية.
- جواز سفر صالح لمدة ثلاث سنوات على الأقل أو تذكرة هوية صالحة مع قسيمة عودة إذا كان من التابعية السورية.

ملاحظة: إذا كان أولاد اللبنانية من والد من فئة قيد الدرس يستعاض عن جواز السفر او تذكرة الهوية بوجوب تقديم بطاقة إقامة (صالحة أو منتهية الصلاحية) تثبّت تسجل صاحب العلاقة في فئة قيد الدرس ، أو وثيقة ولادة منفذة قيد الدرس.

- صورة شمسية عدد /2/ ملونة حديثة قياس 4*4

- تعبئة طلب إقامة مجاملة شخصياً وتوقيعه أمام الموظف المختص في دوائر ومراكز الأمن العام .

أقوال في الجنسية

"أنا داعم لحملة جنسيتي حق لي ولأسرتي ومطالبها، وسأدعو اللجنة الوزارية المكلفة درس مشروع قانون عديل الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون الجنسية، لدرس الملف بعد شهر حتى نصل الى نتيجة ترضي الجميع". *سمير مقبل*

"ان هذه القضية هي قضية مساواة والهدف ايصالها عبر الكلمة والحوار الى عقول المسؤولين بمستوى راق"، و أطالب اللجنة التي تدرس قانون الجنسية بتحقيق الوعود".
الأميرة حياة أرسلان

"أنا ضد إقرار إعطاء الجنسية من الأم اللبنانية إلى أولادها لأن وضع الفلسطينيين والسوريين في لبنان دقيق جداً وتكرار الأخطاء أمر لا يجوز..." *ليلى الصلح حمادة*

من نحن؟

جنسيتي
حق لي ولأسرتي

لا تزال النساء في كثير من البلدان العربية محرومات من حقهن في المواطنة الكاملة. إذ لا يحق للنساء العربيات المتزوجات من أجانب منح جنسيتهن لأزوجهن و أولادهن، حيث يقتصر هذا الحق الآباء دون سواهم.

انطلقت "حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي" عام 2002 في لبنان و في خمسة بلدان عربية أخرى هي سوريا، مصر، الجزائر، المغرب و البحرين و ذلك من اجل المطالبة بالتالي:

الحق الطبيعي للنساء العربيات بممارسة مواطنة كاملة، حقهن بمنح جنسيتهن إلى الزوج و الأولاد من خلال تعديل قوانين الجنسية في لبنان و في البلدان الشريكة في الحملة، التوعية حول حقوق النساء كمواطنات و إزالة كافة أشكال التمييز ضدهن و رفع تحفظات الحكومات عن بنود اتفاقية سيداو (اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء)، بالإضافة إلى حشد التأييد لحق النساء بالجنسية على كافة الأصعدة.

في لبنان، تهدف حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي" إلى تعديل القوانين اللبنانية التمييزية و خصوصا قانون الجنسية ، من أجل ضمان حق النساء في المواطنة الكاملة، و هي بذلك تتوجه إلى الإعلام، والرأي العام، والشباب والشابات لحشد الاهتمام والمناصرة، بهدف خلق قوة ضغط وتأثير على صناع القرار.

مواقع التواصل الاجتماعي

Facebook: http://www.facebook.com/#!/pages/Lebanese-womens-right-to-nationality-and-Full– Citizenship/144824882141

Twitter: *@Jinsiyati*

World Press: www.nationalitycampaign.wordpress.com

You Tube: http://www.youtube.com/user/CRTDASocialMedia?feature=mhee

Flickr: http://www.flickr.com/photos/crtda/

Storify: www.storify.com/jinsiyati

أنجزت هذه النشرة بدعم من:

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي

التضامن النسائي للتعلم من اجل

الحقوق و التنمية و السلام

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي عضوة

في هذا الائتلاف النسائي العالمي.

تم انتا ج هذه النشرة بمساهمة مالية من

سفارة هولندا في لبنان

انجازات عربية

- عُدل قانون الجنسية في مصر عام 2004 بدون مفعول رجعي ومع استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في الجزائر عام 2005 مع مفعول رجعي وبدون استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في المغرب عام 2007 مع مفعول رجعي ومع استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في دولة فلسطين عام 2010 مع استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في تونس عام 2010 دون استثناء الزوج ورفع شرط التولد في تونس
- عُدل قانون الجنسية في ليبيا عام 2010 مع استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في اليمن عام 2010 مع استثناء الزوج
- عُدل قانون الجنسية في الإمارات المتحدة عام 2011مع استثناء الزوج والحصول على الجنسية عند بلوغ الأولاد سن الثامنة عشرة
- عُدل قانون الجنسية في المملكة العربية السعودية عام 2012 مع استثناء الزوج والحصول على الجنسية للأولاد بتجميع عدد معين من النقاط

رسائل من وسائل التواصل الاجتماعي

* على النساء المطالبة بتخفيض قيمة الضرائب التي يدفعنها طالما أن حقوقهن منتقصة. لماذا عليهن تحمل كافة الواجبات دون الحصول على كافة الحقوق؟
* يعتبروننا أبناء أو ملكا للرجل اللبناني و ليس نساء لبنانيات
* نريد حقوقا لا تعاطفا

للاتصال بنا: المتحف، خلف معرض الفولفو، بناية بحلق، الطابق الأول هاتف: 659 423 /01

الموقع الالكتروني: www.crtda.org.lb

البريد الالكتروني: glipteam@crtda.org.lb